8.إيجابيات وعيوب الادارة الالكترونية ومعوقات تطبيقها

1.8.إيجابيات الإدارة الإلكترونية

طبعا الادارة الالكترونية وعلى عكس الادارة التقليدية، لها العديد من النقاط الايجابية التي ولا شك تؤثر بشكل إيجابي على مردودية الادارات بصفة عامة والإدارة الالكترونية بصفة خاصة، ومن بين هذه الايجابيات نذكر:

– تساهم الادارة الالكترونية بشكل كبير في التخفيف من الأعباء والتكاليف قدر الامكان.

– تساعد على تعزيز مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتحسين جودة الخدمات خاصة في المؤسسات العمومية.

– تحسين جودة البيانات وضمان دقتها واستمراريتها في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة.

– تعزيز التواصل والتفاعل بين الأقسام المختلفة وتحقيق التنسيق بينها.

– تسهيل القيام بالتقارير والتحليلات الإدارية بفضل توفر البيانات والمعلومات بشكل متكامل.

– تعزيز الشفافية والمسائلة من خلال توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والتقارير بشكل سريع وموثوق.

– تعزيز الابتكار والتطوير من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إدارة البيانات والمعلومات.

– تحسين قدرة المنظمة على التكيف مع التحولات السريعة في البيئة العملية والتقنية.

– تحسين تجربة الموظفين من خلال توفير أدوات وموارد إلكترونية تسهل عملهم وتزيد من رضاهم وانخراطهم في العملية الإدارية.

– التقليل من اليد العاملة غير الكفؤة.

– تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز التنافسية بين المؤسسات، وهذا بدوره يساعد على الرفع من جودة الخدمات، خاصة في المؤسسات العمومية.

2.8.سلبيات الإدارة الإلكترونية

على الرغم من الايجابيات الكثيرة للإدارة الإلكترونية إلا أنه هناك بعض السلبيات المحتملة للإدارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالبطالة والمساس بالخصوصية وانعدام الثقة والأمان. إليك بعضها:

1.البطالة التقنية: قد يؤدي التحول إلى الإدارة الإلكترونية إلى تقليص حجم القوى العاملة المطلوبة، مما قد يتسبب في زيادة معدلات البطالة في القطاعات التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على العمل الورقي والإدارة التقليدية.

2. المساس بالخصوصية: قد تثير عمليات جمع ومشاركة البيانات الإلكترونية مخاوف بشأن حماية الخصوصية، حيث يمكن أن يتم استخدام المعلومات بطرق غير مرغوب فيها أو لأغراض غير قانونية.

3. انعدام الثقة والأمان: من أهم سلبيات الادارة الالكترونية القضايا المتعلقة بالأمان الإلكتروني وانعدام الثقة في نظم الإدارة الإلكترونية، سواء بسبب مخاوف من الاختراقات الإلكترونية أو فقدان البيانات أو استغلالها.

4.الاعتماد الزائد على التكنولوجيا: قد تتسبب الإدارة الإلكترونية في الاعتماد المفرط على التكنولوجيا، مما يجعل المؤسسات أكثر عرضة لمشاكل التوقف التقني أو الانقطاعات في الخدمة.

5. الفجوة التقنية: قد تؤدي الإدارة الإلكترونية إلى تعميق الفجوة التقنية بين الذين لديهم القدرة على استخدام التكنولوجيا بشكل فعّال وبين الذين ليس لديهم هذه القدرة، مما يزيد من عدم المساواة والاستبعاد الرقمي.

6.ارتفاع التكاليف الخاصة بتبني الادارة الالكترونية خاصة ما تعلق بالبنية التحتية والعتاد والصيانة والتدريب.

3.8.معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

هناك عدة معوقات قد تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن بينها:

1.ضعف التخطيط أحد أهم الوظائف الإدارية لأنه يساعد على اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة، وقد يعاني بعض المؤسسات من عدم وضوح الرؤية أو التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط الاستراتيجي اللازم لنقل العمليات التقليدية إلى بيئة إلكترونية. وهذا سيؤدي إلى ضعف وتأخر واضح في عمل الدارة الالكترونية، حيث يحتاج الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية إلى استراتيجية محكمة وخطط تنفيذ مدروسة لضمان نجاح العملية.

2. محدودية الإمكانيات التقنية: قد تواجه المؤسسات صعوبة في توفير البنية التحتية اللازمة والتكنولوجيا المناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعّال، خاصة في المناطق ذات البيئة التقنية المحدودة، وهذا

سيؤدي بالضرورة إلى فشل مشروع الادارة الالكترونية، لأن هذه الاخيرة عبارة عن معدات وشبكات وبرامج وتتفاقم هذه المشكلة مع غياب العنصر البشري المؤهل لتوفير هذه المعدات.

3. غياب العنصر البشري الكفؤ: يمكن أن يكون التحول إلى الإدارة الإلكترونية تحديًا عندما يكون هناك نقص في المهارات التقنية لدى الموظفين، وعدم وجود التدريب الكافي لهم لاستخدام الأدوات الإلكترونية بفعالية، حيث أن الادارة الالكترونية تحتاج إلى أصحاب كفاءة وخبرة عالية بداية من مرحلة التخطيط واتخاذ القرار إلى غاية مرحلة تبني مشروع الادارة الإلكترونية. وبالتالي فإن عدم وجود تهيئة وتحضير ملائم للعنصر البشري من خلال التدريب والتكوين وفتح المجال للاحتكاك مع مؤسسات أخرى رائدة في مجال التكنولوجيا سيؤدي بالضرورة إلى قصور في النتائج المرجوة من تبني الادارة الالكترونية.

4.ضعف المخصصات المالية: إذ أن مشروع الادارة الالكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتلائم مع هذا الأسلوب التقني الحديث، من خلال توفير أجهزة وهيئات الدعم المالي لمثل هكذا مشاريع، وكلك تخصيص جزء من الميزانية العامة للدولة لغرض التجديد والتطوير المستمر لعناصر الادارة الالكترونية.

5. قلة الوعي والتوجيه: قد يكون هناك نقص في الوعي بفوائد الإدارة الإلكترونية وكيفية تطبيقها بشكل صحيح، مما يؤدي إلى عدم وجود التوجيه اللازم والدعم من الإدارة العليا.

6. غياب النصوص القانونية الصريحة والصارمة المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية: يمثل عائقًا مهمًا أيضًا. فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي السريع وزيادة استخدام التكنولوجيا في العمليات الإدارية، إلا أن القوانين واللوائح لا تتكيف بنفس السرعة مع هذا التطور، مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني. حيث تفتقر بعض الدول إلى تشريعات صارمة وواضحة تنظم الجوانب القانونية للإدارة الإلكترونية، مثل حماية البيانات الشخصية، وتوقيع العقود الإلكترونية، والمسائل المتعلقة بالأمن السيبراني والتحقق الرقمي. هذا الفراغ القانوني قد يؤدي إلى عدم اليقين بين الشركات والمؤسسات فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح، ويمكن أن يقيد التطور والنمو في مجال الإدارة الإلكترونية. كما أنه يمكن أن يزيد من مخاطر التعرض للمسائل القانونية والتحقيقات القانونية في حال وقوع مشاكل أو انتهاكات. ولتجاوز هذا العائق، يجب على الدول والمنظمات التشريع بشكل فعّال لضمان وجود إطار قانوني مناسب وواضح للإدارة الإلكترونية، بما يضمن حماية البيانات والخصوصية، ويحدد المسؤوليات والتزامات جميع الأطراف المعنية، ويوفر آليات للتحقق والتطبيق الفعّال.